التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية

أ. يونس مسعودي
قسم العلوم السياسية
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

ملخـص:

يجمع منطوق التحول الديمقراطي بين مصطلحين لهما وزنهما في حقل العلوم السياسية، الأول وهو "التحول" والذي يدل على مسار ينطلق من نقطة معلومة نحو نقطة مرغوب الوصول إليها، والثاني "الديمقراطي" والذي يدل في نفس الوقت على الهدف المرجو من التحول وخاصية لهذا التحول، ومنه كان من الضرورة بمكان توضيح هذا المصطلح المعقد. هذا المقال سيحاول توضيح الأسس النظرية لهذا المفهوم وإبراز بعض التداخلات مع مصطلحات أخرى كالترسيخ الديمقراطي.

Résumé :

Le vocable transition démocratique réunit deux thermes qui ont du poids dans le champ des sciences politiques, « transition » qui renvoi a un parcours entre un point de départ et un point d'arrivée ; démocratique qui peut désigne a la fois le but final de cette transition ou une de ses caractéristiques ; d'où la nécessité de clarifier ce concept aussi complexe que l'on peut croire. Cet article vise à démontrer les fondements théoriques de ce concept ainsi ses interférences avec d'autre thermes tel que la consolidation démocratique.

مقدمة:

يعد التحول الديمقراطي ظاهرة تستدعي الكثير من البحث والمجهودات العلمية الدقيقة، وذلك راجع للتشعب والارتباط والغموض في بعض الأحيان، هذا ما جعل منه أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي والنظري، برزت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع، هذا وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع، إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل نظري هذا المفهوم، حيث جاءت هذه الورقة لإبراز مفهوم التحول الديمقراطي من خلال طرح التساؤل التالي: **ما هي مكوّنات البناء المفاهيمي والنظري لعملية التحول الديمقراطي؟** وتأسيسا على ذلك وللإجابة على التساؤل المطروح أعلاه، جاءت الدراسة تبعا للمحاور التّالية:

المحور الأول: التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة:

خُصص هذا المحور لتحديد مفهوم التحول الديمقراطي من حيث التعريف وإبراز خصائصه ومقوماته، وبعد ذلك، لابد من التمييز بين التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي هذا من جهة، ومن جهة أخرى بين التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي، وذلك سيتم إيجازه في العناصر التالية:

أولا: مفهوم التحول الديمقراطي:

يعد مفهوم التحول الديمقراطي مفهوم سياسي جديد دخل ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين؛ بحيث يعبر عن كيفية جديدة لوعي المجال السياسي وأسلوب جديد لممارسة السياسة والسعي إلى السلطة، والتحول الديمقراطي ثورة بمفهوم جديد، فهو ثورة تقطع صلتها باستراتيجية الثورة بمفهومها الأول[1].

تستخدم عادة في سياق التعبير عن هذه الظاهرة العديد من المصطلحات وفي بعض الأحيان بشكل مترادف مثل: الاصلاح السياسي، والتحول الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي، والدّمقرطة..، كإشارة لعملية الانتقال نحو الديمقراطية أو التحول عن النظم السلطوية إلى حكم شعبية أو ديمقراطية، وهي العملية التي تقتضي إصلاحا أو تحولا في بنية النظام السياسي القائم وما يتطلبه من بناء ديمقراطي حقيقي[2].

ومن ذلك، فإن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغيّر نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى؛ ويشير لفظ التحول الديمقراطي لغة إلى التغيّر أو النقل، فيقال حوّل الشيء أي غيّره أو نقله من مكانه؛ وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية Transition[3].

يقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي[4]؛ بحيث يكون التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها[5].

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن التحول الديمقراطي هو تحول يمس النظام (النسق) في جميع جوانبه، النخبة، الهياكل والمؤسسات، وكذا النسق الاقتصادي والثقافي، فالتحول هو تلك العملية التي يهدف من ورائها النظام إلى تفعيل مختلف الأنساق (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية) المرتبطة أساسا بالعملية السياسية[6].

ثانيا: التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:

تستخدم عبارة "الانتقال الديمقراطي" في الأدبيات السياسية لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديموقراطية[7].

يقصد بمفهوم الانتقال وفقا لما قاله "أودونيل" O'Donnell و"شومبيتر" Schumpeter المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد وعمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم، فتوجد ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي: الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخرى[8].

تأسيسا على ذلك، يمتد التحول الديمقراطي في مضمونه الاجتماعي والسياسي إلى التغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي[9].

ويبقى التحول الديمقراطي يمثل مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي، تتميز بالصعوبة والتعقيد وتمثل عملية التحول في التغير البطيء والتدريجي للأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما دون التنكر لما سبق تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها، فهي العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت محكومة بمبادئ أخرى أو توسيع هذه القواعد والاجراءات[10].

ثالثا: التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي:

تُميز الأدبيات العامة التي تتناول موضوع الديمقراطية بين عمليات التحول الديمقراطي من جانب والترسيخ الديمقراطي من جانب آخر، فحدوث التحول الديمقراطي أمر، واستمرار وتعزيز الديمقراطية أمر آخر تماماً، من ذلك سيتم تحديد مفهوم الترسيخ الديمقراطي.

حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المُتقدمة من عملية التحول الديمقراطي، واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ، مُؤكدة على أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها، يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي، عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود[11].

يشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية (Consolidation of Democracy) في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار، ويجسد قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها بشكل حقيقي وفعال[12].

المحور الثاني: آليات التحول الديمقراطي:

يختلف الباحثون والكتاب حول الكيفيات التي يتم بها الانتقال، فنمط التحوّل يختلف من دولة إلى أخرى، ومن نظام سياسي إلى آخر، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة النظام السياسي القائم، حيث يوجد نوعين أو آليتين للتحول، وهما:

أولا: الآليات السلمية:

يتم هذا التحول دون اللجوء إلى استعمال العنف، فالتحول الذي يحدث يكون مفتوح من طرف السلطة الحاكمة، أو قد يكون عن طريق تعديل الدستور وإجراء انتخابات، فالتحول مثلا في البرازيل كان من الأعلى بادر به النظام الحاكم[13].

بمعنى ذلك أن التحول في هذا النوع، يتم التغير فيه دون اللجوء إلى العنف والإكراه المادّي، ويكون ذلك من طرف السلطة الحاكمة لإدراكها بضرورة التغيّر، التكيّف مع المعطيات الجديدة والأوضاع الراهنة، أو قد يكون عن طريق الضغط من خارج السلطة الحاكمة دون أن يصل ذلك إلى استعمال العنف وذلك عندما يرفض الشعب التعاون مع أجهزة النظام القائم، ويتوقف العمال والموظفون عن العمل، عندما يتحول الحكام إلى أفراد عاديين[14].

إضافة إلى ذلك، هناك عدة آليات سلمية تكرس التحول الديمقراطي منها، التداول على السلطة، فهذا المفهوم وكمحاولة لتعريفه لا تخلو من الصعوبات والاشكالات التي ترتبط بتعدد وجوه التداول، وتنوع لوازم إمكانه مما يعرقل عملية حصره في إطار مفهومي واحد، من ذلك يعرف "شارل داباش" Dabuche Charles التداول على السلطة بكونه "مبدأ ديمقراطي، لا يمكن لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لا نهاية له، ويجب أن يعوّض بتيار سياسي آخر"[15].

يعتبر التداول على السلطة مبدأ أساسي من مبادئ الدستور الديمقراطي، الذي يعنى به تداول السلطة بين القوى السياسية الشرعية أي المعترف بها قانونيا، يجب أن يكون وفقا لنتائج الاقتراع العام المتمثل في الانتخابات، وما يسفر عنه انتخابات ديمقراطية، وعلى أحكام الدستور الديمقراطي أن توجد المؤسسات وتخلق الآليات اللازمة لذلك[16].

ومن أبرز الآليات السلمية التي تسعى لتكريس الديمقراطية، "الانتخابات الديمقراطية"، حيث يحتل هذا المفهوم عند كثير من الباحثين موقع الصدارة في النظم الديمقراطية وذلك منذ أن عرّف "جوزيف شومبيتر" الديمقراطية على أنها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة[17].

لا يوجد، حتى اليوم، تعريف متفق عليه بين المهتمين بالانتخابات، أو مجموعة من المعايير القاطعة التي تُحدّد معالم الانتخابات الحرة والنزيهة، كما لا توجد منهجية واحدة يمكن من خلالها وضع مؤشرات محددة وشاملة للانتخابات الديمقراطية[18]، بحيث وضع "روبرت دال" Dahl Robert الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن الشروط السبعة للشكل الديمقراطي من وجهة نظره، غير أنه لم يُقدم تعريفاً تفصيلياً للانتخابات الحرة والنزيهة، مؤكداً على ضرورة أن يسبق إجراء تلك الانتخابات مجموعة من

الحريات والحقوق الديمقراطية، معتبراً أن الترتيب المنطقي للأمور يأتي على النحو التالي[19]:

- حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة؛
- حرية التعبير؛
- حرية التنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة؛
- إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

بمعنى، أن يستلزم التداول السلمي للسطلة بصورة ديمقراطية وجود تعدد حزبي وتنافس سياسي حقيقي وانتخابات دورية حرة ونزيهة ورأي عام قوي وقادر على التأثير ووسائل إعلام تقوم بدور رقابي فاعل في محاسبة القائمين على السلطة[20].

ثانيا: الآليات غير السلمية:

التحول الديمقراطي إذا لم يتم وفقا للآليات والعوامل السلمية، فحتما سيأخذ منحى آخر، بمعنى ذلك أن يتخذ أسلوب العنف كوسيلة للتحول، فقد تستعمل النخبة الوسائل القمعية، مثلا عن طريق الانقلابات، أو عن طريق العنف الشعبي أو الجماهيري[21]، كما حدث في العديد من دول العالم.

اللجوء إلى العنف كأسلوب لتغير النظام السياسي سواء بين أفراد النخبة الحاكمة، وهي الحالة التي تكون فيها تغيّر النظام السياسي عن طريق انقلاب عسكري، أو تحول السلطة عن طريق تحول السخط الشعبي عن النظام إلى قوة تقوّض أسس النظام عن طريق الثورة الشعبية[22].

ويعتبر العنف ظاهرة عامة لا تختص به جماعة معينة، ولا دولة بعينها، حيث يوجد في كل المجتمعات وبدرجات متفاوتة، وخلال مراحل زمنية مختلفة، وبصورة وأشكال متعددة، ولأسباب متداخلة[23]؛ فتنوعت وتعددت التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي ويوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية[24].

وللعنف السياسي أشكال يمكن الإشارة إلى أهمها؛ فالاغتيالات ومحاولات الاغتيال، وهي عمليات القتل أو محاولات القتل التي تستهدف شخصيات رسمية تشغل مناصب ذات تأثير على القرار.

أما الانقلابات أو محاولات الانقلاب، فيقصد بها عملية إطاحة فجائية وسريعة بالنخبة الحاكمة وغالبا ما تتسم بالعنف، وقد تتم من داخل النخبة ذاتها أو تحل

نخبة جديدة محل النخبة التي تم الإطاحة بها وغالبا ما تتم بمعاونة عناصر من المؤسسة العسكرية أو الشرطة أو أجهزة الأمن ولا يساندها عادة مساندة شعبية[25].

ثالثا: عوائق التحول الديمقراطي:

يمكن حصر العوامل ومعوقات التحول الديمقراطي في مجموعة كبيرة من العناصر، أهمها: النخب الحاكمة حاليا وتكوينها الراهن أيضا، سواء منها ذات الأصول الملكية أو النخب التكنوقراطية، وهذا يعود إلى انعدام نخب تناضل بشكل حقيقي لإنجاز هذا التحول[26]؛ وضعف البنى والتراكيب الأساسية للدول[27]؛

لم تتمكن عملية بناء الدولة الوطنية، من الملاءمة بين مشروع بناء دولة الاستقلال أو دولة الثورة، وبين نزوعها الشديد إلى السيطرة[28]؛ عدم تطبيق النصوص الدستورية[29].

المحور الثالث: المداخل المفسرة لعملية التحول الديمقراطي:

تنوعت وتعددت المداخل والمقاربات التي تعالج وتفسر بالدراسة والتحليل عملية التحول الديمقراطي، وفي الآتي أهمها:

أولا: المدخل التحديثي:

هذا المدخل هو عبارة عن اتجاه يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظرا لأنّ أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية[30]، ذلك راجع في أنها ربطت بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية يسهم في ترسيخهما معا بصورة دائمة[31].

كان "آدم سميث" Adam Smith، في كتابه "ثروة الأمم" أول من عبّر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي[32]؛ إلا أنّ المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماعي السياسي الأمريكي "ليبست" S.M Lipset وقدّم أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالته الموسومة "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"، وفي عام 1960 نشر كتابه "الرجل السياسي، Political Man[*] الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة[33].

وفقا لأطروحة "ليبست"، ترتبط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإبراز هذه العلاقة، قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات، وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير

مستقرة ودكتاتوريات مستقرة، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقا لثروتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وتبيّن من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضاً بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية[34].

استنادا على ذلك، افترض "ليبست" وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي؛ كان هذا التطابق نتاجا لعدة متغيرات اجتماعية، فعليه: إنّ التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة، كما أنها تخفف من حدّة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي؛ أخيرا فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني[35].

ثانيا: المدخل الانتقالي:

تزعّم هذا التيار الباحث السياسي الأمريكي "دانكورت روستو" Dankwart Rustow بدء بمقالته Transition to Democracy في 1970[*] كردّ على نظرية الحداثة لـ "ليبست"[36]، ففي رأي هذا الاتجاه أنه بدلا من دراسة العوامل العامة التي تتيح المجال أو تمهد الطريق أمام نشوء الديمقراطية، لابد من تحديد من يقوم على دراسة كيفية خروج الديمقراطية إلى الوجود في المقام الأول؛ وعمد "روستو" إلى تبني المقاربة التاريخية التي تقيم مقارنات بين عدد من البلدان في تطورها الشامل، فهو يركز على السويد وتركيا، فتبين له، أن الانتقال إلى الديمقراطية يمر به أربع مراحل أو طرق[37]:

- ظروف الخلفية "الوحدة الوطنية": أي أن تكون الشخصية القومية واضحة، ويكون شبه إجماع بين المواطنين على المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه.
- المرحلة التحضيرية: وتبدأ عندما تحدث أزمة في النظام، ويصبح هناك صراع بين النخب (النخب الحاكمة والنخب المعارضة).
- مرحلة القرار (الاختيار): وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم، التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد نهائية للممارسة السياسية[38].
- مرحلة التعود: هنا يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا، إذ إن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد يأتي نتيجة ضغوط قسرية ترى بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها وليس نتيجة قناعة نهائية تتبنى الديمقراطية كحل مفضل، غير أن القواعد الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عرفا اجتماعيا، وإذا استمر الخضوع لهذه القواعد إلى أجل يتيح

حلول نخبة جديدة محل النخبة القديمة، فإن الديمقراطية تعبر تجربتها الأولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها في المجتمع[39].

ثالثا: مدخل الثقافة السياسية:

في البداية، ستتم الإشارة إلى دور العامل الثقافي إلى جانب باقي العوامل الأخرى التي تلعب دورا هاما وكبيرا في تطور العلوم الاجتماعية، ودراسة علم السياسة على وجه الخصوص، حيث يعد مفهوم الثقافة السياسية من بين أحد المفاهيم الحديثة وأهمها في ميدان علم السياسة وأدبيات حقل السياسات المقارنة.

ترجع الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية إلى كتابات الأنثروبولوجيين أمثال "روث بندكت" Ruth Bendict و"مارجريت ميد" Margaret mid حول الطابع القومي والتي عنيت بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما[40].

ولقد كان العالم السياسي الأمريكي "غابريال ألموند" Gabriel Almond أول من استخدم مدخل الثقافة السياسية في مقالة كتبها عام 1956؛ ويعرف "غ. ألموند" الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي"[41].

كما يعرف سيدني فيربا" Virba Sidney الثقافة السياسية على أنها: "هي تلك المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحدث من خلاله الحركة السياسية"[42].

وقياسا على ذلك، تحدث "غ. ألموند" و"س. فيربا" في كتابهما الموسوم بـ: "الثقافة المدنية"، والذي جاء نتيجة دراستهما الميدانية لخمس دول تمخضت لخمس دول تمخضت عنهما ثلاثة أنماط للثقافة السياسية، وهي كالآتي[43]:

- الثقافة السياسية التابعة والرعوية: وتعني المواطنين السلبيون، الذي لا يشاركون في الانتخابات، لا ينخرطون في النشاطات السياسية، فهناك عدم اهتمام بالأمور السياسية إلا بقدر جزئي...[44]؛
- الثقافة السياسية المحدودة: يقصد بهذا النوع من الثقافة السياسية ان المواطنين لا يعرفون إلا القليل جدا عن الأهداف أو الغايات السياسية... [45]؛

- الثقافة السياسية المشاركة: وهذا النوع من الثقافة السياسية يتعلق ببنية ديمقراطية، مواطنون لديهم معارف عن السياسة، يتقدمون بمطالب إلى السلطات[46].

كما تؤثر الثقافة السياسية للدولة على سلوك المواطنين والزعماء أثناء قيامهم بالفعل السياسي، وخلال استجابتهم للأحداث السياسية، وإن الميول والنّزعات على مستوى النظام والعملية والسياسة العامة تمثل الخطوط العريضة الأساسية التي تمكننا من فهم الأفعال السياسية الماضية والمستقبلية[47].

الخاتمة:

تناولت هذه الورقة من خلال محاورها الثلاث موضوع "التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية"، كونه موضوع يحظى بالأهمية العلمية والعملية، خاصة لما تشهده دول العالم بما فيها المنطقة العربية؛ فكان التركيز في المحور الأول على كلّ من مفهوم التحول الديمقراطي، في كونه يعني الانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، واختلافه عن كلّ من مفهومي الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي.

ثم بعد ذلك، تم التطرق في المحور الثاني لأهم الآليات التي من خلالها يحدث التحول الديمقراطي، منها السلمية التي تتمثل في الانتخابات النزيهة وكذا التداول السلمي على السلطة، ومنها غير السلمية - العنيفة- والمتمثلة في الانقلابات والثورة والعنف السياسي ...الخ، مع إبراز أهم العوائق التي تحول دون تحقيق تحوّل ديمقراطي حقيقي.

ولكون هذا المقال يدور حول التأصيل النظري لمفهوم التحول الديمقراطي، جاء المحور الثالث ليبرز أهم المداخل والإقترابات النظرية المفسرة لهذا المفهوم، أهمها المدخل التحديثي، والمدخل الانتقالي، وأخيرا مدخل الثقافة السياسية، وتجدر الإشارة هنا أنه توجد العديد من المداخل الأخرى، ك مدخل الثورة ومدخل التنمية السياسية ...الخ

وبالنظر إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحول الديمقراطي، نجد أنها تتداخل وتتقاطع فيما بينها، ولم يكن هناك جزم ولا فصل في تحديد مفهوم جامع وشامل ومانع للتحول الديمقراطي، وذلك راجع في الأصل إلى تحديد مفهوم الديمقراطية التي مرّت بالعديد من المراحل في تطورها من حيث المفهوم والممارسة، وتم الاختلاف في تحديد مفهومها من مدرسة لأخرى، ومن فكر لآخر، ومن عصر لآخر، وهذا ينطبق أساسا على مفهوم التحول الديمقراطي، فهذا الأخير يختلف من حيث المفهوم باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية.

الهوامـــش

(1)- جمال بصيري، "واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي – دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2006- 2007، ص.75.

(2)- نبيل كريبش، "دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007- 2008، ص.32.

(3)- سمير كيم وغربي رقية، "المداخل النظرية للتحول الديمقراطي"، بحث قدم في دراسة ما بعد التدرج، سنة أولى ماجيستير تخصص سياسات مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2007- 2008، ص.05.

(4)- لعجال أعجال محمد لمين، "معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10- 11 ديسمبر 2005، ص.50.

(5) محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية- دراسة تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص.442.

(6)- إلهام نايت سعيدي، "طبيعة عملية التحول الديمقراطي"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10- 11 ديسمبر 2005، ص.79.

(7)- عبد الواحد بلقصري، "إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة –البرتغال نموذجا- "، الحوار المتمدن، ع.1693، أفريل 2006، من الموقع الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=77331، تم تصفح الموقع: 03- 01- 2013، على الساعة: 01:18.

(8)- مساعيد فاطمة، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011، ص.215.

(9)- كريبش نبيل، "آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.31، م.أ، جوان 2009، ص.229.

(10)- مساعيد فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص.216.

(11)- زريق نفيسة، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008- 2009، ص.21.

(12)- حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، من الموقع الالكتروني:

http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495332013124.htm، تم تصفح الموقع: 12- 02- 2013، على الساعة: 15:15. وللمزيد حول ذلك:

- See, Guillermo O'DONNELL,"Delegative Democracy", Journal of Democracy, Vol. 5, No. 1, January 1994, p.56. **and** Andreas SCHEDLER,"Measuring Democratic Consolidation", Studies in Comparative International Development, Vol. 36, No. 1, Spring 2001, pp.66-92.

(13)- إلهام نايت سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص.79.

(14)- فريد علواش، "آثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10- 11 ديسمبر 2005، ص.151.

(15)- عماد بن محمد، التداول على السلطة، من الموقع الالكتروني:

http://fr.scribd.com/doc/117006151/ ، تم تصفح الموقع يوم: 14- 02- 2013، على الساعة: 22:50.

(16)- أوات محمد الأمين، "التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الإسلامي"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، م.04، ع.02، السنة الرابعة 2009، ص.103.

(17) -Joseph SCHUMPETER, Capitalism, Socialism, and Democracy, New York: Harper, 1950, p.259.

(18)- عبد الفتاح ماضي، "مفهوم الانتخابات الديمقراطية"، في: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي السابع عشر، الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، 18 أوت 2007، من الموقع الالكتروني: http://www.achr.nu/art220.htm، تم تصفح الموقع: 14- 02- 2013، على الساعة 18:42.

(19)- المرجع نفسه، وللمزيد راجع في ذلك:

- Robert A. DAHL, Polyarchy: Participation and Opposition, Yale University Press, New Haven, 1971.

(20)- عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص- ص.146- 147.

(21)- إلهام نايت سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص.80.

(22)- فريد علواش، مرجع سبق ذكره، ص.151.

(23)- صالح أحمد عبد الخالق طه، "ظاهرة العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني – دراسة تحليلة 1994- 2000"، مذكرة ماجستير غير منشورة، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2003، ص.13.

(24)- Philippe BRAUD, La violence politique dans les democraties Europeenes, Paris Occidentales, Lharmatan, 1993, p.28.

(25)- قبي آدم، "رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر". مجلة الباحث، ع.01، الجزائر: جامعة ورقلة، 2002، ص.106.

(26)- لعجال اعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص.54.

(27)- عبد الحسين شعبان، "معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة...الديمقراطية المفقودة"، في: مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، تحرير: علي خليفة الكواري، ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص.244.

(28)- سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مطابع المستقبل، بيروت، 2006، ص.63.

(29)- لعجال اعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص.55.

(30)- بن بختي عبد الحكيم، "المعارضة والتحول السياسي في الجزائر والأرجنتين دراسة مقارنة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008- 2009، ص.48.

(31)- بطرس بطرس غالي وآخرون، تقرير حول: التفاعل بين الديمقراطية والتنمية، هيأة الأمم المتحدة، اليونيسكو، فرنسا، 2003، ص- ص.10- 11.

(32) - See also: Adam SMITH, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Jims Manis, United State, 2005.

(*) -See also: Seymour Martin LIPSET, Political Man The Social Bases of Politics, Garden city, New York, 1960.

(33)- محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي- مراجعة عامة للأدبيات"، ورقة بحثية قدمت إلى: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، جامعة القاهرة ، طرابلس- ليبيا، 22- 08- 2005، ص- ص. 14- 15.

(34)- المرجع نفسه.

(35)- بن بختي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص.48.

(*) -See also, Dankwart Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model », Comparative Politics, Vol. 02, April 1970, pp.337-363.

(36) - بن بختي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص.49.

(37) - يوسف الشويبري، "الشورى والليبيرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال"، في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، تحرير: علي خليفة الكواري، ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص- ص.56- 57.

(38)- بن بختي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص- ص.49- 50.

(39)- يوسف الشويبري، مرجع سبق ذكره، ص.57.

(40)- نبيل حليلو، "التنمية والثقافة السياسي: أية علاقة ؟"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.08، جوان 2012، ص.26.

(41)- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة :قضايا منهاجيه ومداخل نظرية، ط.2، جامعة قار يونس، بنغازي، 1998، ص.219.

(42) -Sidney VERBA and Lucian W. PYE, Political Culture and Political Development, University press, New Jersey, 1965, p.513.

(43)- نبيل حليلو، مرجع سبق ذكره، ص.28.

(44) - عبد القادر عبد العالي، "الثقافة السياسية"، محاضرات في مقياس: النظم السياسية المقارنة، ألقيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، السنة الجامعية: 2008 / 2009، ص.78.

(45)- نبيل حليلو، مرجع سبق ذكره، ص.28.

(46)- عبد القادر عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص.79.

(47)- جبرائيل ألموند وآخرون، السياسة المقارنة اطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، جامعة قار يونس، بن غازي، 1996، ص.115.